وحدة جمع المعلومات المالية

FIU

التقرير السنوي

للعام | 2023

وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit
FIU

Republic of Yemen
Aden - P. O. Box No. 452

www.fiu-ye.com

info@fiu-ye.com

02 - 257851

⊙ كلمة رئيس الوحدة 3

الفصل الأول

وحدة جمع المعلومات المالية

(أولاً) انشاء الوحدة 7
(ثانياً) الهيكل التنظيمي للوحدة 9
(ثالثاً) اختصاصات الوحدة 10

الفصل الثاني

إنجازات الوحدة

(أولاً) التدريب وتقنية المعلومات
• التدريب وبناء القدرات 12
• تقنية المعلومات 16

(ثانياً) التنسيق المحلي والتعاون الدولي
• التنسيق المحلي 19
• التعاون الدولي 21

(ثالثاً) الشئون القانونية والتحقق من الالتزام
أ-الشئون القانونية
• التفتيش الميداني 26
• منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر.. 28
• نشر الوعي والتدريب والتثقيف والدعم المعنوي.. 28
ب-التفتيش الميداني والتحقق من الالتزام
- التفتيش المكتبي والميداني على البنوك 29
- التفتيش المكتبي والميداني على كيانات الصرافة . 30

(رابعاً) الإخطارات والاستعلامات والتحليل المالي
• البيانات الإحصائية : 35
-الحالات الواردة للوحدة 36
-بيانات تفصيلية للحالات محل تحليل الوحدة مع الرسوم البيانية التوضيحية 36
-بيانات تفصيلية للاستعلامات الواردة الى الوحدة 39
-احصائيات مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة 2021-2023 41
-الخاتمة 45

كلمة رئيس الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

في البداية، أتقدم بالشكر والتقدير لقيادة البنك المركزي اليمني وأعضاء مجلس الإدارة لما يقدموه من جهود حثيثة من شأنها تعزيز استقلالية وحدة المعلومات المالية بشكل كامل والتي تمثلت في إقرار الموازنة السنوية المقدمة للوحدة للأعوام 2022م ، 2023م والعام الحالي 2024م، ونتمنى لهم التوفيق والنجاح في مهامهم لاسيما في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكلنا ثقة في قدرتهم "بالتعاون مع كافة مؤسسات الدولة" في تصحيح الأوضاع النقدية والاقتصادية والتخفيف عن كاهل المواطن الذي اصبح الضحية التي تتحمل أعباء التدهور الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية.

كما اهنئ الجمهورية اليمنية قيادتاً وشعباً بشكل عام، ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تولية منصب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) للعام الحالي 2024م، واتقدم بالشكر الجزيل للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تعتبر الهيئة الوطنية العليا المناط بها وضع السياسات الاستراتيجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الوطن، للجهود التي تبذل في التنسيق بين اعضائها من اجل تكامل جهود كافة الجهات المعنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الوطن.
ولا أنسى ان أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء وموظفي الوحدة الذين كرسوا كامل جهودهم للعمل في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، سواء من مواقع عملهم خلال أوقات الدوام او من أماكن تواجدهم خارج اوقات العمل الرسمي والمشاركة في تنظيم وإنجاز الاعمال المناطة بهم للوصول الى هذا المستوى الذي نحن علية بالرغم من بيئة العمل الصعبة التي يعملون في ظلها والتي تتعلق بسياق الدولة ومؤسساتها، وانهيار سعر العملة الوطنية امام العملات الأجنبية والتي أدت الى انخفاض مستوى دخولهم واثرت بشكل ملحوظ على مستواهم المعيشي.

وكلنا ثقة انه بعزم وتكاتف وتعاون الجميع سوف نستطيع تجاوز كافة الصعاب مهما كانت درجة تعقيدها وسوف نستطيع تحريك عجلة العمل الى الامام بشكل أسرع وبكفاءة عالية، حيث قد قامت الوحدة خلال الفترة الحالية، بالإضافة الى الاعمال الروتينية المنصوص عليها في القانون بالمشاركة بجهود كبيرة في اعداد تقرير تحديث الجمهورية اليمنية الرابع في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي تم استعراضه أمام الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا(MENAFATF) في نوفمبر 2022م، وايضاً تقرير المتابعة المعزز لفريق المراجعة والتعاون الدولي (FATF-ICRG) والذي تم استعراضه أمام الاجتماع العام للفريق في عمان- الاردن في سبتمبر 2023م.

إننا نضع ضمن اولوياتنا خلال الفترة القادمة العمل على تعزيز التعاون الدولي من خلال اظهار جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية اليمنية أمام المجتمع الدولي ممثلا في المنظمات والهيئات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحسين وتنسيق الجهود المحلية بين الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاستمرار في بناء ثقافة الالتزام وتعزيز رفع الوعي لدى كافة الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز العمل الداخلي للوحدة من خلال تطوير البرامج الالكترونية التي تم تصميمها ذاتياً، والتي سوف تسهل وترفع كفاءة وجودة عمل الوحدة واقتناء بعض البرامج التي ستعزز من جودة الاداء، وكذا تدريب الكادر الوظيفي الحالي للوحدة والعمل على تنمية قدراتهم بشكل مستمر بما يتواكب مع التطورات والاتجاهات الحديثة لاسيما استخدام التقنيات الحديثة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوقيع مذكرات تفاهم مع أكبر عدد ممكن من الدول والتي ستؤدي الى تحسين تبادل الخبرات والمعلومات ورفع كفاءة العمل في مجال التعاون الدولي، والتواصل مع الدول الراعية لانضمام اليمن الى مجموعة إيجمونت من اجل المضي قدماً في استكمال بقية المتطلبات المؤهلة لمشروع انضمام اليمن الى مجموعة إيجمونت لوحدات التحريات المالية.

وفي الأخير نسأل الله العلي القدير ان يكون عوناً لنا في انجاز المهام المناطة بنا بكفاءة واقتدار بما يساهم في تحقيق المصلحة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

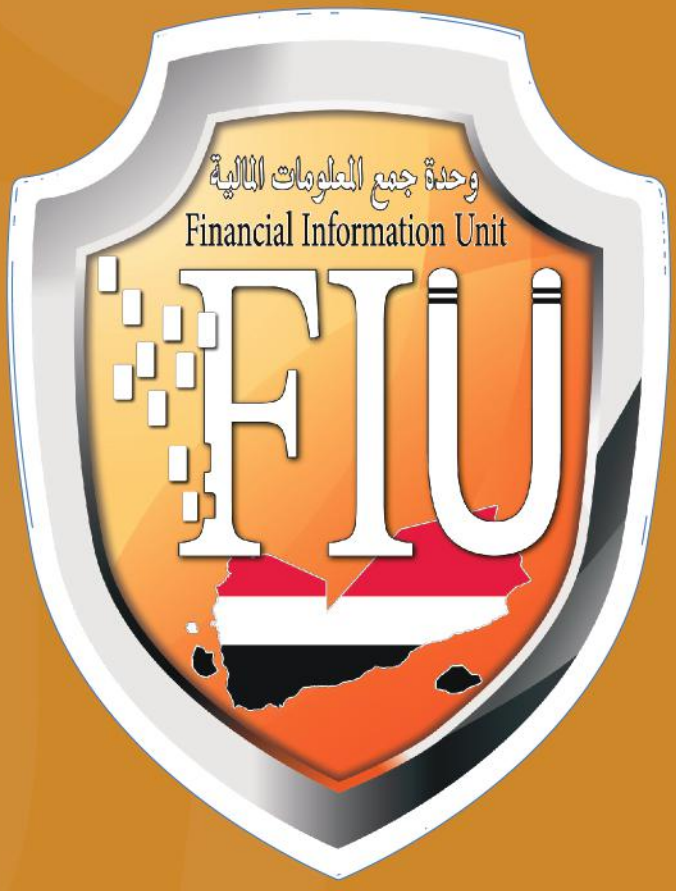
وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit
FIU

الفصل الأول

وحدة جمع المعلومات المالية

اولا إنشاء الوحدة

ثانياً الهيكل التنظيمي للوحدة

ثالثاً اختصاصات الوحدة

انشـاء الـوحـدة

انشئت وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية FIU بموجب أحكام المادة (11) من القانون رقم (35) لسنة 2003م بشأن مكافحة غسل الاموال؛ ضمن هيكل البنك المركزي اليمني، وتم إعادة تنظيمها في بداية العام 2010م؛ بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2010م؛ بشـأن مكافحة غسل الأموال وتمـويل الإرهـاب، الـذي أعطى للوحدة استقلاليتها، وأقر تشكيلهـا بقـرار من رئيس مجلـس الـوزراء بنـاء على رفع من محافظ البنك المركزي، بحيث تتكون من رئيس وأعضاء ذوي تخصص وخبرة على النحو التالي:

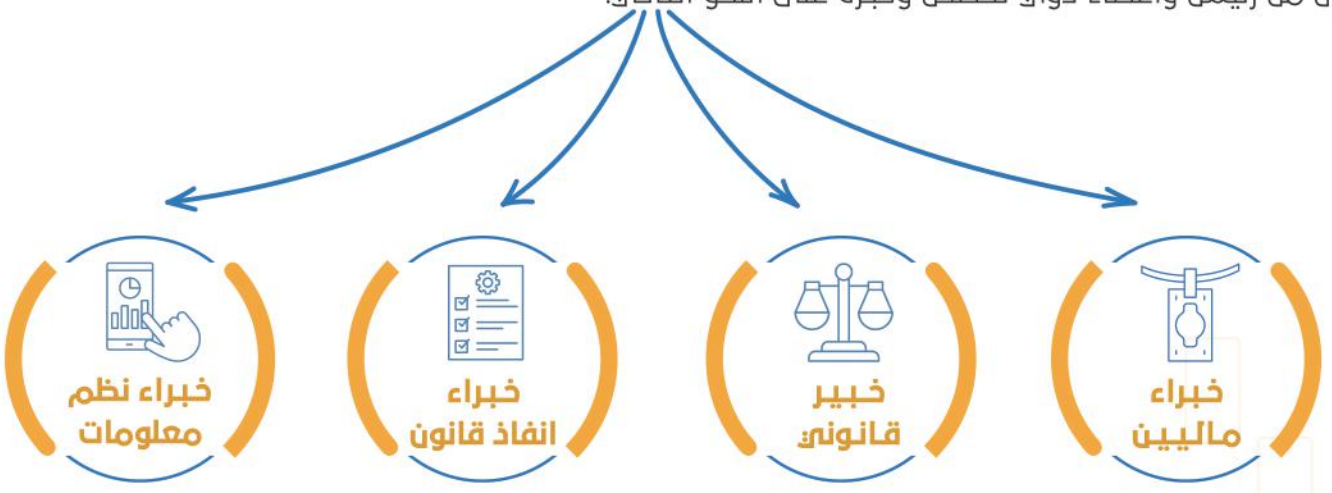

وأكد على تزويد الوحدة بمن يلزمها من العاملين المؤهلين علمياً وفنياً لإنجاز عملها، كما ويشترط تفرغ كل الأعضاء والعاملين فيها، وأعطى لرئيس وأعضاء الوحدة صفة الضبط القضائي اثناء ممارستهم الاعمال المناطة بهم والمنصوص عليها في المادة (31) من القانون، وألزم جهات الرقابة والاشراف بضرورة تعيين مسئولي الامتثال من اجل تقييم وضبط الالتزام لدى تلك الجهات، واعتبرهم ضباط ارتباط مع الوحدة.

وتعزيزًا لذلك فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (350) لسنة 2010م؛ بتشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) وفقا للقانون رقم (1) لسنة 2010م؛ وتسمية أعضائها لتصبح مكونه من سبعة أعضاء وعدد من العاملين المؤهلين علميا.

وقد عالج القانون رقم (1) لسنة 2010م؛ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما: أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المتبادل الذي خضعت له بلادنا في العام 2008م؛ من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) وبما يلبي كافة المتطلبات والالتزامات وفقًا للتوصيات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك توصيات فريق التقييم المتبادل.

لمحة تاريخية للتطورات التي مرت بها الوحدة واللجنة الوطنية بعد اعلان عدن عاصمة مؤقته

في 7 مارس 2015م

أعلن فخامة رئيس الجمهورية عدن عاصمة مؤقتة، وحث جميع الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع العام على نقل مقر عملها والبدء في ممارسة أنشطتها من العاصمة المؤقتة - عدن تم اصدار القرارات التالية:

قرار جمهوري رقم (119) لسنة 2016

بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي ونقل مقرة الرئيسي الى العاصمة المؤقتة – عدن

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (31) لسنة 2019

بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتسمية أعضائها من (19) جهة حكومية معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 2021

بشأن اعتماد اللائحة الداخلية لوحدة جمع المعلومات المالية بموجب الجلسة المنعقدة في تاريخ 8 مايو 2021م والتي توضح وبشكل تفصيلي الهيكل التنظيمي والإداري والمهام والمسئوليات الخاصة بكل الإدارات والاقسام المختلفة داخل الوحدة.

2023

-تولى الجمهورية اليمنية ممثلة برئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منصب نائب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)

2024

-تولى الجمهورية اليمنية ممثلة برئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منصب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2019

بشأن إعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية وتسمية أعضائها للبدء في ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة – عدن.

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020

بشأن إعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية وتسمية أعضائها للبدء في ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة – عدن

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2022

بتكليف رئيسا للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
-تعزيز استقلالية وحدة المعلومات المالية من الناحية التشغيلية بنقل مقرها الى مكان مستقل وامن، وتعزيز الاستقلالية من الناحية المالية وذلك باعتماد موازنتها المستقلة.
-تعزيز استقلالية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الناحية التشغيلية بنقل مقرها الى مكان مستقل وامن، وتعزيز الاستقلالية من الناحية المالية وذلك باعتماد موازنتها المستقلة.

الهيكل التنظيمي للوحدة

اختصاصات الوحدة

حدد القانون رقم (1) لسنة 2010م المعدل بعض موادة بالقانون رقم (17) لسنة 2013م ولائحتهما التنفيذية اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية على النحو الآتي:

تلقي وتحليل الاخطارات الواردة من المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة والجهات الرقابية والإشرافية عن العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل أموال او تمويل إرهاب او أي من الجرائم الاصلية المرتبطة بها، وإحالة نتيجة تحليل الاخطارات للجهات المعنية للتصرف فيها عند الاقتضاء.

إبرام مذكرات تفاهم مع وحدات اجنبية نظيرة تؤدي وظائف مماثلة وتخضع لالتزامات مماثلة بشأن السرية.

اخطار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهات الرقابة والإشراف المعنية بأي اخلال بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقع من المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة.

الطلب من النيابة العامة القيام بالحجز والتجميد للأموال والممتلكات المتحصلة عن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ابلاغ النيابة العامة بنتائج تحليل الاخطارات عندما تتوفر لديها مؤشرات جدية عن وجود شبهة غسل أموال او تمويل إرهاب او أي من الجرائم الاصلية المرتبطة بها، مشفوعة بالاستدلالات اللازمة بشأنها.

إعداد نماذج إرشادات الاخطارات للمؤسسات المالية والغير المالية والمهن المعينة والتي تستخدم لإبلاغ الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وتحديثها عند الحاجة.

نشر تقارير دورية عن أنشطتها تتضمن على الأخص بيانات إحصائية ودراسات تحليلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

طلب أي معلومات إضافية تعتبرها الوحدة مفيدة للقيام بوظيفتها متى كانت مرتبطة بأي معلومات سبق أن تلقتها أثناء مباشرة اختصاصاتها أو بناء على طلب تتلقاه من الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.

المشاركة في الندوات وورش العمل والمؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة باختصاصات الوحدة

النزول الميداني للجهات والمؤسسات المشمولة في القانون للتحقق من مدى التزامها بأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

المشاركة في إعداد برامج التوعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب.

الفصل الثاني:

إنجازات الوحدة

اولا التدريب وتقنية المعلومات

ثانياً التنسيق المحلي والتعاون الدولي

ثالثاً الشئون القانونية والتحقق من الالتزام

رابعاً الاخطارات والاستعلامات والتحليل المالي

أولا - التدريب وتقنية المعلومات

أ التدريب وتنمية القدرات

من أجل بناء قدرات موظفي وحدة جمع المعلومات المالية، فقد شارك جميع موظفي الوحدة وبعض الجهات المعنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في الفعاليات التدريبية و ورش العمل والاجتماعات التي تهتم في رفع الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي أجرتها كل من:

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
- مجموعة العمل المالي
- الاتحاد الأوروبي
- صندوق النقد الدولي
- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- منظمة ابراجماء

تجدر الإشارة الى ان هذه الجهات وعلى راسها الاتحاد الأوروبي والوكالة الامريكية للتنمية (USAid)؛ سعت بشكل كبير لبناء قدرات موظفي وحدة جمع المعلومات المالية من اجل تعزيز قدرات الموظفين للقيام بمهامها على أكمل وجه.

والجدول التالي يوضح الدورات والورش التدريبية والمؤتمرات التي تمت المشاركة فيها من قبل الجهات المعنية خلال العام 2023م

	اسم الدورة	الجهة المنظمة	مكان الانعقاد	الجهة المشاركة	عدد المشاركين	تاريخها
1	ورشة عمل حول حماية القطاع الغير ربحي	المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون	ملطا	وحدة جمع المعلومات + النيابة العامة	1	2023 / 01 / 25-24
2	الاشراف الفعال على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مكتب الداخلية الفرنسية	online عن بعد	وحدة جمع المعلومات	2	2023 /02/ 10-6
3	دورة التحليل المالي التشغيلي والاستراتيجي	الاتحاد الأوروبي	جوهانسبرج جنوب افريقيا	وحدة جمع المعلومات + النيابة العامة	5	2023 / 02 / 24-20
4	المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي	FATF	online عن بعد	وحدة جمع المعلومات + اللجنة الوطنية	3	2023 /03/16-13/9-5
5	دورة تدريبية حول مكافحة الميسرين المهنيين في ارتكاب الجرائم الضريبية والجرائم المالية	منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	اليابان	وحدة جمع المعلومات	1	2023 / 05 / 26-22
6	اجتماع بخصوص المساعدات الفنية	البنك الدولي	online عن بعد	وحدة جمع المعلومات + اللجنة الوطنية	3	2023/05/18
7	محاضرة بعنوان مخاطر الجمعيات غير الهادفة للربح	براجما	online عن بعد	وحدة جمع المعلومات +البنك المركزي	12	2023/05/21
8	المؤتمر الاقليمي حول تعزيز التعاون القضائي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	-الاتحاد الأوروبي -MENAFATF - معهد ساركوزا - وزارة العدل المغربية	المغرب	وحدة جمع المعلومات + النيابة العامة + وزارة العدل	4	2023 / 06 / 7-5
9	ورشة الاستجابة السريعة لتقارير العمليات المشبوهة وكيفية تحليلها	وزارة الخزانة الامريكية	online عن بعد	وحدة جمع المعلومات الداخلية +النيابة العامة	9	2023/06/06
10	ورشة العمل حول استرداد الاصول والممتلكات	الاتحاد الأوروبي	زامبيا	وحدة جمع المعلومات +وزارة العدل	3	2023 / 06 /9-5
11	برنامج الاستجابة السريعة والشراكة بين القطاع العام والخاص	وزارة الخزانة الامريكية	online عن بعد	وحدة جمع المعلومات + الداخلية + البنك المركزي	9	2023/06/13
12	ضوابط الأصول الافتراضية	الاتحاد الأوروبي	online عن بعد	وحدة جمع المعلومات + البنك المركزي	9	2023/06/14

13	اجتماع تقرير التقييم المتبادل لدولة لبنان قبل الاجتماع العام	FATF	البحرين	وحدة جمع المعلومات	1	2023/3/14-11
14	جلسة حول معالجة الروابط بين تدمير الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها وبين الإرهاب: نطاق التهديد والردود على الظاهرة	UNISCO	online عن بعد	وحدة جمع المعلومات + اللجنة الوطنية + وزارة الداخلية	6	2023/06/22
15	تدريب الاشراف القائم على المخاطر	صندوق النقد الدولي (IMF)	دبي	وحدة جمع المعلومات +البنك المركزي	3	2023/07/13-9
16	اجتماع فريق المراجعة الدولي لمناقشة تقرير التحديث الخاص بالجمهورية اليمنية	FATF	الأردن	وحدة جمع المعلومات + اللجنة الوطنية	4	2023/9/13-8
17	دورة تدريبية حول تنفيذ معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب -تحسين أطر العمل المعنية بتحقيق شفافية المستفيدين الحقيقين	FATF	الكويت	وحدة جمع المعلومات	2	2023/9/14-10
18	ورشة الاستجابة السريعة لتقارير العمليات المشبوهة وكيفية تحليلها	صندوق النقد الدولي (IMF)	أبو ظبي	وحدة جمع المعلومات +البنك المركزي	2	2023/9/15-11
19	المؤتمر الإقليمي حول التقنيات الجديدة -الأصول الافتراضية والتهديدات والفرص المتعلقة بتقنيات الدفع الجديدة وطرق جمع الأموال من وسائل التواصل الاجتماعي	FATF + وحدة المعلومات لدولة تونس	تونس	وحدة جمع المعلومات + اللجنة الوطنية + البنك المركزي	4	2023/9/29-25
20	تدريب تأهيل المقيمين في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنظم من مجموعة العمل المالي	FATF	مصر	وحدة جمع المعلومات	1	2023/9/28-24
21	اجتماع رؤساء وحدات الاستخبارات المالية	الاتحاد الأوروبي	زيمبابوي -افريقيا	وحدة جمع المعلومات	1	2023/10/10-9
22	تدورة تطوير وتنمية البورصة	منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	اليابان	وحدة جمع المعلومات	1	2023/11/1-22
23	حلقة عمل إقليمية بشأن الاستخبارات المالية في التحقيقات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب	صندوق النقد الدولي (IMF)	سلطنة عمان	وحدة جمع المعلومات +النيابة العامة + الامن السياسي	4	2023/10/20-16
24	دورة تدريبية حول التحقيق المالي الموازي	FATF +وحدة المغرب	المملكة المغربية	وحدة جمع المعلومات	1	2023/10/19-17

25	ورشة عمل بعنوان ناقلوا النقد	FATF	قطر	وحدة جمع المعلومات +الجمارك + الاتصالات	3	2023/11/8-6
26	الاجتماع العام السابع والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا	MENAFATF	موريتانيا	وحدة جمع المعلومات +اللجنة الوطنية	4	2023/12/5-4
27	اجتماع صندوق النقد الدولي في بشأن المساعدات الفنية القانونية المقدمة لليمن	صندوق النقد الدولي (IMF)	دبي	وحدة جمع المعلومات + اللجنة الوطنية + البنك المركزي + وزارة التجارة والصناعة	5	2023/12/27-21

-نظمت وحدة جمع المعلومات المالية بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية دورة تدريبية (تدريب مدربين TOT) والتي استهدفت موظفي وحدة جمع المعلومات المالية.

-برعاية وحدة جمع المعلومات المالية وبالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية تم عقد ورشة عمل لمدة يومين خلال الفترة 26-27 نوفمبر 2023م في فندق كورال -عدن بشأن بناء قدرات موظفي الامتثال في البنوك لبذل الحد الادنى من إجراءات العناية الواجبة وتقييم مخاطر غسل الأموال، واستهدفت الدورة مسئولي الامتثال لدى البنوك وكذا بعض اعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

-برعاية وحدة جمع المعلومات المالية وبالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب تم عقد ورشة عمل لمدة يومين خلال الفترة من 28-29نوفمبر 2023م في منتجع كراون -عدن بشأن بناء قدرات موظفي الامتثال لدى الجهات الرقابية والإشرافية على المهن والاعمال غير المالية, واستهدفت الدورة مسئولي الامتثال لدى الجهات الرقابية والإشرافية، وكذلك بعض اعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

-شاركت وحدة جمع المعلومات المالية مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وبالتنسيق مع شركة براجما؛ في عقد حلقة نقاش لمدة يوم بتاريخ 6 نوفمبر 2023م في مقر اللجنة الوطنية -عدن بشأن مهام ومسؤوليات جهات الرقابة والاشراف في مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، واستهدفت اعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ووحدة جمع المعلومات المالية.

ب تقنية المعلومات

تعتبر تقنية المعلومات العصب الرئيسي لتنظيم كافة أعمال الوحدة من خلال تصميم قواعد البيانات والانظمة الالكترونية الرقابية والاحصائية وتحديثها وربطها مع السيرفر الرئيسي للوحدة لتنظيم العمل والقيام بالمهام اللازمة، حيث تبلورت أهم الجهود المبذولة خلال العام 2023م عبر إدارة تقنية المعلومات في الوحدة بالتالي:

1 اجمالي الحوالات الصادرة والواردة المنفذة عبر شركات/ ومنشآت الصرافة وشبكات التحويل التابعة لها وبعض شركات التحويل المحلية والدولية والتي تم ادراجها في قاعدة بيانات الوحدة

2023 الحوالات
50,236,196 حوالة

بإجمالي تراكمي للأعوام منذ بداية

2020 حتى نهاية 2023
124,422,624 حوالة

وهذا الكم الكبير من البيانات يساعد الوحدة في انجاز اعمالها التشغيلية بسرعة وكفاءة، حيث يعتبر عام 2023م هو اكثر عام تم فيه ادراج للحوالات في قاعدة بيانات الوحدة، وذلك بسبب الزيادة في عدد شركات ومنشآت الصرافة التي يتم اخذ حوالاتها.

2 أن قاعدة البيانات المركزية الموحدة المصممة على قاعدة بيانات الاوراكل تقوم بتسهيل عمليات البحث والاستعلام واستخراج التقارير والتقصي عن الأسماء المراد البحث عنها للمساعدة بعمليات التحليل الخاصة بالإخطارات المستلمة من الجهات المبلغة ولما توفره هذه القاعدة من وقت وجهد اثناء عمليات البحث.

3 تلقت إدارة تقنية المعلومات في الوحدة

خلال العام 2023
135 طلب معلومات واستعلام

منها ما هو مرتبط بالاخطارات الواردة الى الوحدة من الجهات المعنية بالإبلاغ

ومنها ما هو مرتبط بالاستعلامات الواردة من الجهات الخارجية ذات العلاقة

حيث ان تلك الاستعلامات تضمنت أكثر من

512 شخص مشتبه به (طبيعي / اعتباري)

4 يتم الرد على تلك الاستعلامات عن طريق موافاة الجهة طالبة الاستعلام بجميع الحوالات الصادرة و الواردة للشخص المستعلم عنه، رقم الحوالة، تاريخها ، العملة ، رقم الهاتف للمرسل والمستلم، جهات تصدير وتوريد الحوالة.

5 **خلال العام 2023** تم تصميم نظام احصائي الكتروني خاص بالطلبات الاضافية المتعلقة بالإخطارات، حيث يقوم الموظف المختص بإدخال بيانات الطلبات الإضافية المتعلقة بالاخطارات مثل (رقم الطلب - الجهة الصادر لها الطلب - تاريخ الإرسال - تاريخ الإدخال - ملخص البيانات المطلوبة - رقم الإخطار المرتبط بالطلب - الموظف المختص - ملاحظات - المرفقات)، ويساعد هذا النظام على استخراج التقارير الآنية في الوقت المناسب، وكذا توفير الاحصائيات التي تساعد في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

6 **خلال العام 2023** تم تصميم نظام احصائي الكتروني خاص بالتغذية العكسية التي ترسل الى الجهات المعنية بالإبلاغ، تطبيقاً للتوصية (34) من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن المبادئ الإرشادية والتغذية العكسية والتي تطلبت ضرورة ارسال التغذية العكسية التي من شأنها أن تساعد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في تطبيق التدابير الوطنية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولاسيّما في كشف العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها، حيث يحتوي نظام التغذية العكسية الإلكتروني على البيانات الإحصائية التالية (رقم التغذية العكسية - الجهة الصادرة - تاريخ ارسال التغذية - تاريخ الإدخال - الموضوع - الإخطار المرتبط بالتغذية - ملاحظات - مرفقات اضافية).

7 **خلال العام 2023** تم تصميم نظام احصائي الكتروني خاص بالفعاليات التدريبية المحلية والخارجية (الدورات، الورش، الاجتماعات، حلقات النقاش الحضورية والافتراضية) المتعلقة بموضوعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يحتوي نظام الفعاليات التدريبية على البيانات الإحصائية التالية (اسم الدورة - الجهة المنظمة - مكان الانعقاد - الجهة المشاركة - اسماء المشاركين من الوحدة - عدد المشاركين - تاريخ بداية وانتهاء الدورة او ورشة العمل) حيث يساعد هذا النظام الاحصائي على تخطيط التدريب الذي يحتاجه موظفي الوحدة ، وكذا توفير الاحصائيات التي تساعد في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

8 **خلال العام 2023** تحديث نظام الاخطارات والاستعلامات بما يتناسب مع تطورات العمل وادراج حقول جديدة تلبي الاحتياجات وتساعد في الرقابة والتخطيط المستقبلي، كما تم تحديث شكل واجهة نظام الاخطارات وإضافة الاعمدة التالية (تاريخ ادخال الأخطار - تاريخ التسليم للموظف المختص - تاريخ التسليم لإدارة التحليل - تاريخ الانتهاء من التحليل - نوع الشبهه بعد التحليل - الاجراء المتخذ من قبل الإدارة القانونية - التغذية العكسية من جهات التحقيق والادعاء) كما تم تحديث شكل واجهة نظام الاستعلامات.

9 الاشراف المباشر على تحديث الموقع الالكتروني لوحدة جمع المعلومات المالية FIU-YE.COM وذلك بإضافة التحديثات التالية:

- صور شرائح متحركة في الصفحة الرئيسية للموقع تبرز اهم المعالم التاريخية اليمنية، مع وضع شعار الوحدة في كل المشاهد المتحركة.
- اضافة تأثيرات متحركة للنصوص لإعطاء الموقع حركة وحيوية.
- ترتيب عناصر القائمة الرئيسية حسب الأهمية والأولوية.
- نقل بعض عناصر القائمة الرئيسية إلى تذييل الموقع مثل: مواقع ذات الصلة، والأسئلة المتكررة.
- تطوير شامل لواجهات الموقع بما يتناسب مع هوية الوحدة من اختيار الألوان ونوع الخطوط المناسبة وكما تم تحديث وتطوير صفحة النماذج بحيث تشمل جميع النماذج التي يحتاجها الزائر في صفحة واحدة بعد أن كان كل نموذج مشتت في صفحات مستقلة وبالتالي زيادة من كفاءة الموقع وسرعته وسهولة إيجاد المحتوى.
- تطوير صفحة تواصل معنا بحيث تحتوي على نموذج اتصال يمكن الزائر من إرسال أي اقتراحات أو شكاوى بشكل تلقائي وكما تم تحديث جميع الإضافات وتحديث نسخة الـ PHP إلى آخر إصدار وايضا تحديث نسخة الـ WORDPRESS إلى آخر إصدار.
- ترجمة الموقع للغة الإنجليزية.

10 قامت إدارة تقنية المعلومات بالتنسيق مع إدارة التنسيق والتعاون المحلي بالتغطية الإعلامية والرفع لموقع الوحدة الإلكتروني لعدد من الفعاليات والاجتماعات الدولية والمحلية وأيضا توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المحلية والدولية ومن أهمها تغطية فعالية مشاركة الجمهورية اليمنية في اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) وتغطية توقيع مذكرة التفاهم بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبعض الورش المحلية والدولية.
وتحاول إدارة تقنية المعلومات وفق الموارد والقدرات المتاحة لها تطوير ورفع كفاءة العمل، وهناك تصور بالاحتياجات المتبقية من برامج التحليل المالي الحديثة وبرامج الأمان المشفرة.

أهم الأهداف التقنية خلال 20 العام 24

- توفير وشراء برمجيات وأنظمة تحليل مالية متطورة.
- goAML دراسة إمكانية اقتناء برنامج GO-AML لربطه مع كافة الجهات المعنية.

ثانياً - التنسيق المحلي والتعاون الدولي

تعتبر مهمة التعاون والتنسيق من اهم الاعمال التي تهدف الى وضع اليات لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الوحدة وبقية الجهات المعنية ذات الاختصاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن هذا المنطلق فقد سعت الإدارة الى تنفيذ المهام المؤاكلة اليها؛ وقد كان من اهم تلك الإنجازات خلال العام 2023م ما يلي:

أ التنسيق المحلي

حث بعض جهات الرقابة والاشراف المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تعزيز دورها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال مساعدتها في وضع التعليمات والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تستهدف الجهات التي تخضع لرقابتها واشرافها، وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح؛ ومن أبرز مخرجات تلك الجهود ما يلي:

01 اصدار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قرار وزاري لعام 2023م بشأن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي أوضح وبشكل تفصيلي التعليمات والضوابط الرقابية التي يجب على الجمعيات والمؤسسات الأهلية الالتزام بها اثنا ممارسة اعمالها وعلى سبيل المثال:

- منع التعامل مع الكيانات او الأشخاص الوهمية او مجهولة الهوية
- إجراءات التأكد من المستفيد الحقيقي من خدمات الجمعيات او المؤسسات الاهلية
- إجراءات تصنيف الخدمات والمناطق والجهات المانحة على أساس المخاطر والإجراءات الواجب اتخاذها لكل فئة من فئات المخاطر،
- الاحتفاظ بالسجلات
- ضوابط جمع التبرعات والمنح والمساعدات، وكيفية استخدامها.
- خطط التدريب الخاصة بالعاملين في الجمعيات او المؤسسات الاهلية،

02 أصدر وزير الصناعة والتجارة ، قرارًا وزاريًا رقم (48) لسنة 2023م بشأن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومؤشرات الاشتباه في أنشطة التأمين، وتعد هذه التعليمات ملزمة لجميع شركات ووسطاء التأمين لتكون جزء لا يتجزأ من أنظمتها وإجراءاتها الرامية إلى ضبط واكتشاف ومنع أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يجب على شركات التأمين وضع وتنفيذ إجراءات تدقيق ومراجعة مناسبة للتأكد من الالتزام بالقانون واللائحة وبهذه التعليمات، وأيضًا الالتزام بمعايير عالية من الكفاءة والنزاهة عند تعيين العاملين فيها والتي الزمت شركات ووسطاء التامين على الاتي:

اجراءات الاحتفاظ بالسجلات والبيانات والمستندات،

النظام الداخلي لمكافحه غسل الاموال وتمويل الإرهاب،

التدريب وبناء القدرات للعاملين في مجال التامين وسط التامين،

متطلبات الاخطار عن العمليات المشبوهة،

مؤشرات الاشتباه التي يجب ان يعتمد عليها عند رفع الاخطارات الى وحدة المعلومات المالية.

التعليمات والضوابط الرقابية التي يجب على شركات ووسطاء التامين اتباعها قبل بدء التعامل مع العملاء وكذلك اجراءات العناية الواجبة عند بدء التعامل مع العميل وكذلك اجراءات التي يجب اتباعها عند الاخفاق في استكمال تدابير العناية الواجبة،

03 عقد بعض الاجتماعات وجلسات النقاش مع بعض الجهات الرقابية والإشرافية من أجل تعزيز دورها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتأكيد على دور تلك الجهات في وضع التعليمات والضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مؤسساتهم.

04 التعاون مع قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي من خلال الرد على استعلاماتهم بخصوص الكيانات والأشخاص الذين يتقدمون لتأسيس مؤسسات مالية او مصرفية، وافادتهم بالمعلومات المتوفرة لدى الوحدة بهذا الشأن، وكذلك افادة البنك المركزي بخصوص كفاءة إدارات ومنظومة الامتثال التي يتمتع بها البنوك التي ترغب المشاركة في مزادات بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي.

ب التعاون الدولي

01 مشاركة وحدة جمع المعلومات المالية في الاجتماع العام السادس والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) المنعقد في المملكة البحرينية والتي تم فيها تعيين الجمهورية اليمنية نائب رئيس المجموعة، والمشاركة في الاجتماع العام السابع والثلاثون المنعقد في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والتي اقر فيها تولي الجمهورية اليمنية رئاسة المجموعة خلال العام 2024م.

02 التواصل مع الاتحاد الأوربي بشأن طلب دعم فني في مجال بناء القدرات لموظفي وحدة جمع المعلومات المالية وبقية الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وتوضيح مجالات الدعم التي يمكن تقديمها.

03 الرد على الاستعلامات الواردة من الوحدات النظيرة، وإرسال إخطارات تلقائية الى بعض الوحدات النظيرة، متى ما تطلب الامر ذلك

04 الرد على الاستبيانات والاستعلامات والاستفسارات الواردة من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى النحو التالي:

استبيان مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENAFATF) بشأن مدى تقدم الدولة في عملية التقييم الوطني للمخاطر

الرد على رسالة بعثة الاتحاد الأوربي لدى اليمن، بخصوص استمرار دول الاتحاد في تصنيف اليمن ضمن الدول ذات القصور الاستراتيجي في مجال مكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب.

استعلام مجموعة التعاون والتنسيق الدولي (ICRG)، بشأن مدى التقدم المحرز في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اليمن في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها وماهي الطرق البديلة والمستحدثة التي تم اتباعها للحد من وطأة المخاطر ولزيادة فعالية المكافحة لهذه الجرائم.

التواصل مع وحدات الاستخبارات المالية في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والتي تعتبر هي الدول الراعية للجمهورية اليمنية لتنسيق الجهود والعمل على مساعدة وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية لاستيفاء انضمامنا الى مجموعة (EGMONT) للتحريات المالية، حيث تم استيفاء ترجمة القوانين والتعليمات والمنشورات اليمنية التي تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الى اللغة الإنجليزية وارسالها لهم، ويجري التواصل مع الرعاة للمضي قدما في عملية الانضمام.

05 التوقيع على مذكرات تفاهم في مجال تبادل المعلومات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع عدد من الوحدات النظيرة المجاورة حيث تم في هذا العام التوقيع مع المركز الوطني للمعلومات المالية في سلطنة عمان وأيضا خلية معالجة الاستعلام المالي في جمهورية الجزائر الديموقراطية وبما يحقق ويكفل أكبر قدر من المنفعة والفائدة، ويجري التنسيق والتواصل مع بعض الوحدات الأخرى بشكل مستمر للتوصل الى صيغة نهائية للمذكرات والتوقيع عليها.

2021

ليبيا

توقيع مذكرة تفاهم

اثيوبيا

توقيع مذكرة تفاهم

2022

الصومال

توقيع مذكرة تفاهم

الأردن

تجديد توقيع مذكرة تفاهم

الامارات

توقيع مذكرة تفاهم

دول القرن الافريقي

توقيع مذكرة تفاهم

2023

الجزائر

توقيع مذكرة تفاهم

سلطنة عُمان

توقيع مذكرة تفاهم

مستمر

المغرب

التنسيق توقيع مذكرة تفاهم

مصر

التنسيق توقيع مذكرة تفاهم

جيبوتي

التنسيق توقيع مذكرة تفاهم

ثالثا - الشئون القانونية والتحقق من الالتزام

انطلاقًا من المهام التي تختص بها إدارة الشؤون القانونية والتحقق من الالتزام في سبيل تدعيم جهود وحدة جمع المعلومات المالية للقيام بوظائفها وفق أطر صحيحه، فقد قامت الإدارة بالكثير من الأعمال خلال العام 2023م نوجزها على النحو التالي:

أ الشؤون القانونية

01 تقوم الإدارة بشكل مستمر -كلما طلب منها- بتقديم الاستشارات القانونية لرئيس الوحدة وموظفي إدارة التحليل، والمساعدة بإعداد كثير من مسودات رئيس الوحدة ذات الصبغة القانونية.

02 متابعة القضايا القانونية التي تحال الى نيابة الأموال العامة والجهات القضائية المختصة.

03 المعالجة القانونية لنتائج التحليل المالي التي يتطلب الامر رفع توصيات قانونية بشانها؛

حيث تلقت الإدارة 48 إخطار

تم الانتهاء من تحليلها من الناحية المالية والتشغيلية من قبل إدارة التحليل المالي وتطلب الامر دراستها من الناحية القانونية والرفع بتوصيات بشأنها، حيث أوصت الإدارة بالاتي:

احالة 48 إخطار

29 قضية الى الجهات المختصة لوجود مؤشرات جدية تؤكد الاشتباه،

إصدار تعاميم او تنبيهات -متى تطلب الأمر- الى الجهة المبلغة في حال كانت المخالفة بسبب تقصير او عدم بذل العناية المعززة من قبل الجهة المبلغة، وتوجيهها باتخاذ إجراءات العناية المعززة قبل تنفيذ اية عمليات مالية لصالح عملائهم،

الحفظ المؤقت لأربعة اخطارات أخرى، ولازال اخطارين فقط قيد المراجعة القانونية.

ب الرقابة والتحقق من الالتزام

حيث تعد الرقابة الفعالة أساسًا لنجاح أي نظام وتعزيز تأثيره، وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتكمن أهمية هذه الرقابة في بناء منظومات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى مختلف المؤسسات التابعة بل وحتى جهات الإشراف والرقابة نفسها، لتعزيز امتثالها للقواعد المعيارية المحددة في القانون واللوائح والتعليمات المحلية والمعايير الدولية بهذا الشأن، كما تعتبر الرقابة أهم ركائز تحقيق الالتزام بشكل عام والذي يلقي بتأثيره على منظومة العلاقات الدولية وتطور الاقتصاد القومي للبلاد.

التفتيش الميداني

01 حيث تقوم وحدة جمع المعلومات المالية بوضع خطط للتفتيش الميداني على البنوك وقطاع الصرافة بالاعتماد على منهجية التفتيش المرتكز على المخاطر وتفعيل الرقابة الميدانية كمهمة ثانوية لوحدة جمع المعلومات المالية استنادا الى المادة(- 31 - الفقرة - ح) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ عبر النزول الميداني الى البنوك وشركات الصرافة العاملة في اليمن كخطوة أولى بهدف رفع مستوى الامتثال للقانون ولائحته التنفيذية والتعليمات الرقابية والتوصيات والمعايير الدولية بالإضافة الى إرشادات وحدة جمع المعلومات المالية الخاصة بالاخطارات ونماذج الاشتباه، وكذا التعرف على نقاط الضعف التي تشوب أنظمة وبرامج الامتثال كما هدفت الرقابة الميدانية الى تقييم السياسات والإجراءات والبرامج التي يتم تبنيها واتباعها بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد ما إذا كانت تُنفذ حسب الغاية المصممة من أجلها وتحقق الأهداف المنشودة منها على نحو فعال..

02 وتعتمد الوحدة في عملية التفتيش الميداني منهجًا قائما على المخاطر من أجل تعظيم الاستفادة من الوقت والموارد المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر كما تعمل وفق إجراءات محددة تستند لأفضل الممارسات والمعايير الدولية للتقييم وذلك وفق دليل تفتيش ميداني تم اعداده بالتنسيق مع جهات خارجية.

03 وتمر عملية التفتيش الميداني على البنوك والمؤسسات المالية وفقًا لدليل التفتيش الميداني المعتمد في الوحدة بالمراحل التالية:

01 التخطيط للتفتيش الميداني.

02 إجراء عمليات التفتيش والاختبار.

03 كتابة مسودة التقرير.

04 مناقشة مسودة التقرير واستلام الردود.

05 تسليم التقرير بشكل نهائي.

06 المتابعة المكتبية والميدانية

منهجية التفتيش الميداني القائم على المخاطر

تم إعداد دليل إجراءات التفتيش الميداني على البنوك والمؤسسات المالية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (يتم العمل به منذ العام 2022م) بمساعدة مشكورة من قبل خبير شركة براجما " الشركة المنفذة للدعم الفني المقدم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية" وهو دليل مختص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لأفضل المعايير والممارسات الدولية وبالاسترشاد بالدليل العلمي الصادر من البنك الدولي، ويحتوي دليل التفتيش على مجموعة متنوعة من الخطوات المطلوب اتخاذها بما يضمن تنفيذ عملية تفتيش ميداني شاملة بدءً بالإعداد والتخطيط للتفتيش وانتهاء بتسليم التقرير النهائي كما يحتوي على معلومات أساسية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليكون بمثابة مرجع عملي يلهم المفتشين للقيام بأعمالهم بمهنية.

تم إعداد تقرير نموذجي بشأن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية ومنشورات وتعليمات البنك المركزي وإرشادات وحدة جمع المعلومات المالية.

تم إعداد خطة سنوية للتفتيش على البنوك وشركات الصرافة وفقا للمنهجية المستندة على المخاطر.

نشر الوعي والتدريب والتثقيف والدعم المعنوي

حيث لا تقتصر عملية النزول الميداني على عملية المراجعة والتقييم والتأكد من التزام المؤسسات المالية بتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكتابة التقرير والمحضر فحسب، بل يتعدى ذلك إلى قيام فريق التفتيش بنشر الوعي بمخاطر عدم الالتزام أثناء فترة الزيارة وتصحيح كثير من المفاهيم لدى مسؤولي الامتثال ومناقشة وتصويب ومعالجة الملاحظات والاختلالات والقصور وابداء النصح والمشورة قبل كتابة التقرير النهائي مما يساعد على تحسين جودة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك والمؤسسات المالية وتفعيل دور إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية.

التفتيش المكتبي والميداني على البنوك

قامت الإدارة بالنزول الميداني على 6 بنوك

للتحقق من مدى الالتزام الفني والتطبيقي لديها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم اختيار الحد الأدنى من المعايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتقييم تلك البنوك التي تم النزول عليها، وتم التركيز على مجموعة من المتطلبات أهمها

بالإضافة الى متطلبات الالتزام الفني والتي تشمل

- المستوى العام للبنك
- إجراءات العناية الواجبة
- الرقابة المستمرة للعمليات

وتم اعداد تقارير أولية فيما يخص الالتزام الفني لتلك البنوك ومازالت الإدارة تقوم بمتابعة تلك البنوك لاستكمال تقارير الالتزام التطبيقي والانتهاء من تقييمها، للبدء بإعداد خطة عمل تصحيحية والقيام بموافاة الوحدة بالمستندات والوثائق التي تعكس نية تلك البنوك بالبدء بعملية التصحيح والالتزام، ولازالت الإجراءات مستمرة.

التفتيش المكتبي والميداني على شركات ومنشئات الصرافة

حيث تم النزول الميداني على 24 شركة ومنشأة صرافة للتحقق من مدى الالتزام الفني والتطبيقي لديها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم اختيار الحد الأدنى من المعايير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتقييم الشركات والمنشآت التي تم النزول عليها، وتم التركيز على مجموعة من المتطلبات أهمها

المتطلبات

- وحدة الامتثال بالشركة او المنشأة
- مدى استقلالية وحدة الامتثال
- مدى فعالية وحدة الامتثال
- دليل السياسات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- نمط وخطة التدريب
- إجراءات العناية الواجبة لدى الشركة فيما يتعلق بالعملاء وعملياتهم والمنتجات والمناطق الجغرافية والتقنيات الحديثة
- حفظ السجلات بما يتوافق مع القوانين النافذة

وكان توزيع الشركات كالتالي:

صنعاء
2 شركات
مراكزها الرئيسية في محافظة صنعاء من خلال النزول على فروعهم في العاصمة عدن

تعز
8 شركات
مراكزها الرئيسية في محافظة تعز

حضرموت
14 شركة
مراكزها الرئيسية في محافظة حضرموت، ولازالت قيد التقييم (قيد الدراسة والتحليل) كما في نهاية عام 2023م

تـم الانتـهاء من تقييم

10
شركات

وكانت نتائج الالتزام الفني كالتالي:

التقييم	عدد الشركات
غير ملتزم	1 شركة
ملتزم جزئيا	2 شركات
ملتزم الى حد كبير	5 شركات
ملتـزم	2 شركات

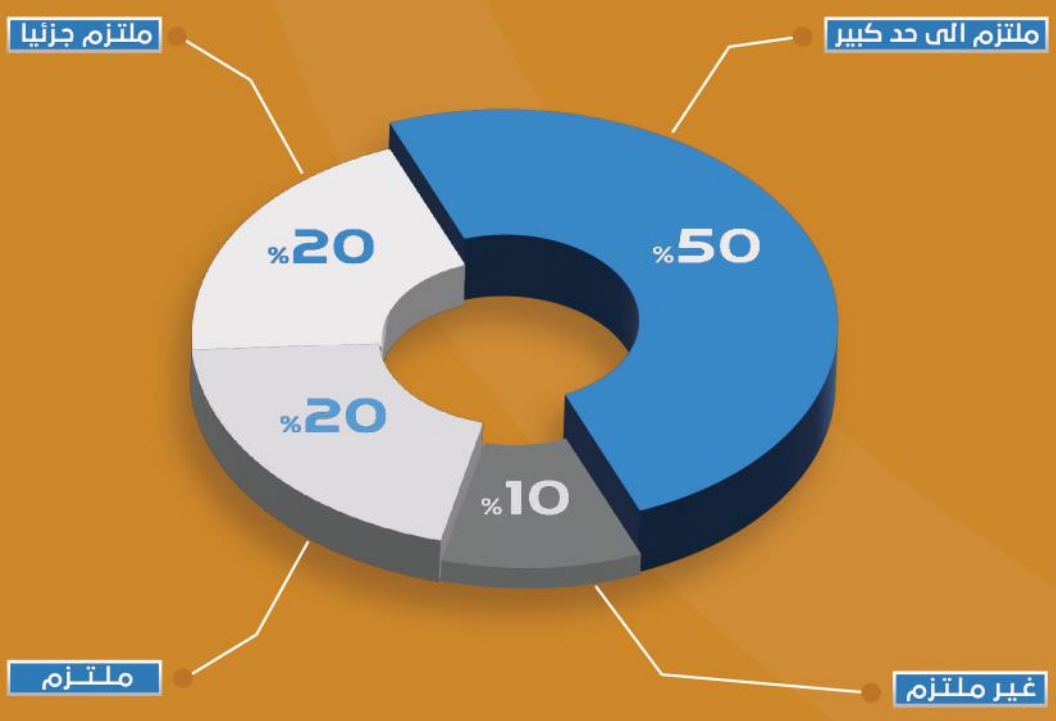

من حيث الالتزام التطبيقي فقد كانت النتائج كالتالي:

6 شركات
التقييم شبة منعدم الفاعلية

2 شركات
التقييم منعدم الفاعلية

2 شركات
التقييم منخفض الفاعلية

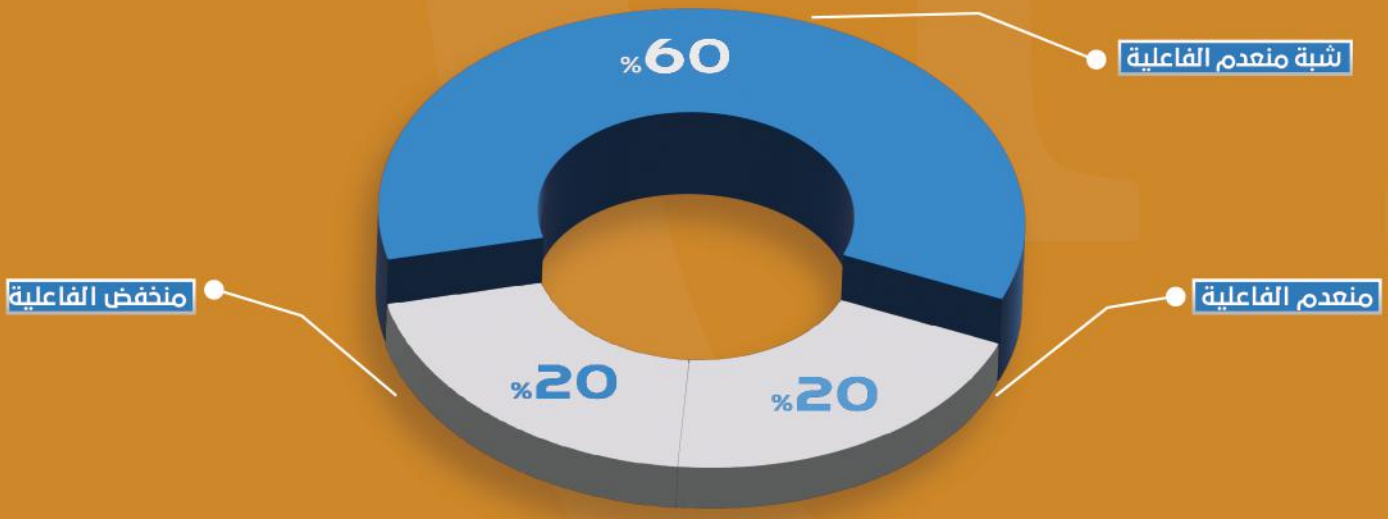

ولا زالت

14 شركة
التقييم قيد الدراسة والتحليل

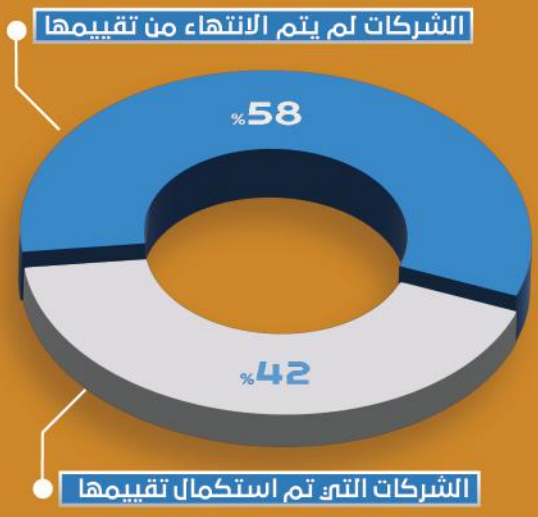

رابعا - الاخطارات والتحليل المالي

تعتبر وحدة جمع المعلومات المالية هي الجهة الوطنية المعنية بتلقي الاخطارات عن العمليات المشبوهة في مجال غسل الأموال او تمويل الإرهاب، وتتلقى وتقوم بالرد على الاستعلامات التي ترِد اليها من السلطات المعنية والوحدات النظيرة، وهي بذلك تقوم بالمهام التالية:

- 01 فحص الإخطارات الواردة من الجهات المبلغة وكذا طلبات الاستعلام من الوحدات النظيرة أو السلطات الأجنبية المختصة وإشعار الجهة المبلغة باستلام الإخطار او طلب الاستعلام

- 01 تسجيل الإخطارات في قاعدة البيانات الخاصة بالوحدة موضحا نوع واسم الجهة المبلغة واسم ونوع المشتبه به والمستفيدين والجنسية وسبب الاشتباه و الاداة المستخدمة (نقدية ، شيكات ، اسهم ،...) وكذا الاسلوب المستخدم (تحويل ، ايداع ، سحب ، نقل اموال ،...) وتوقيت استلام الإخطار وأي بيانات أخرى قد تبرز في نموذج البلاغ.

- 01 التحقق من استيفاء الجهة المبلغة لبيانات نموذج الإخطار ومدى مطابقتها لإرشادات الإخطار والنماذج التي حددتها الوحدة، ورفع نتيجة ذلك لمدير الإدارة.

- 01 وضع النموذج الخاص بعملية التحليل على ملف الإخطار ت وتسجيله في السجل المخصص لذلك وإرساله إلى قسم التحليل المالي وأخذ استلام بذلك مع توضيح تاريخ التسليم.

- 01 استلام ملف التحليل النهائي بعد توجيه رئيس الوحدة مع تحديد المدة الزمنية التي استغرقها الإخطار في التحليل منذ تاريخ وصوله حتى صدور القرار النهائي فيه، وأحالته الى الجهات المختصة او الحفظ.

- 01 إعداد التقارير الدورية عن اعمالها وانجازاتها.

وترتبط عدد هذه الاخطارات والاستعلامات التي تتلقاها الوحدة تناسبيًا مع مستوى الثقافة المجتمعية والمؤسسية بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي كادت أن تنعدم في ظل الوضع الحالي الذي يعيشه الوطن، والذي شكل حجر عثرة في سبيل نجاح جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن الوحدة قد تحملت على عاتقها طوال الفترة السابقة تبني سياسة التثقيف عن طريق الدورات التدريبية وورش العمل وحملات التفتيش والتوعية ومتابعة إجراءات التصحيح وكذا الاجتماعات والمراسلات مع المؤسسات والجهات الرقابية والإشرافية.

ونورد أبرز الجهود التي تم بذلتها الوحدة في ظل هذا الالتزام، مع الإشارة إلى استمرار تزايد اخطارات العمليات المشبوهة خلال العام 2023م؛ والذي يعزى إلى نجاح جهود الوحدة في الرقابة والتفتيش ورفع الوعي لدى الجهات المعنية من خلال ورش العمل التوعوية في هذا المجال، والتي لازالت تسعى إلى مضاعفة تلك الجهود وإلى تعزيز جودة تلك الإخطارات بما ينعكس إيجابًا على عمليات التحليل.

وتبرز أهم التحديات في مرحلة ما بعد استلام الإخطار، سيما في جانب البحث الإلكتروني الذي تفتقده معظم أجهزة الدولة التي لاتزال على العهد التقليدي الورقي في تقييد وحفظ وأرشفة وإنجاز معاملاتها، والذي يصعب معه الحصول على الكثير من المعلومات ذات الأهمية القصوى لعمل الوحدة.

البيانات الاحصائية

جدول يوضح اجمالي عدد الاخطارات والاستعلامات التي تلقتها الوحدة خلال الثلاث السنوات الأخيرة من 2021م الى 2023م

	2021	2022	2023
الاخطارات	64	65	94
الاستعلامات	124	363	429
الإجمالي	188	428	523

اجمالي الاخطارات: 223

اجمالي الاستعلامات: 916

الإجمالي: 1139

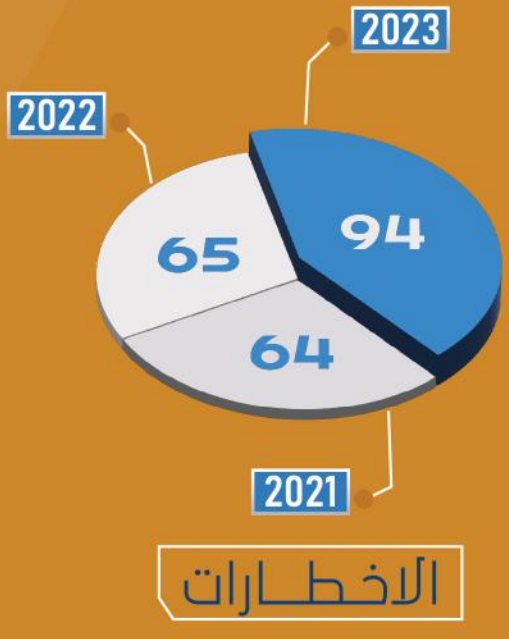

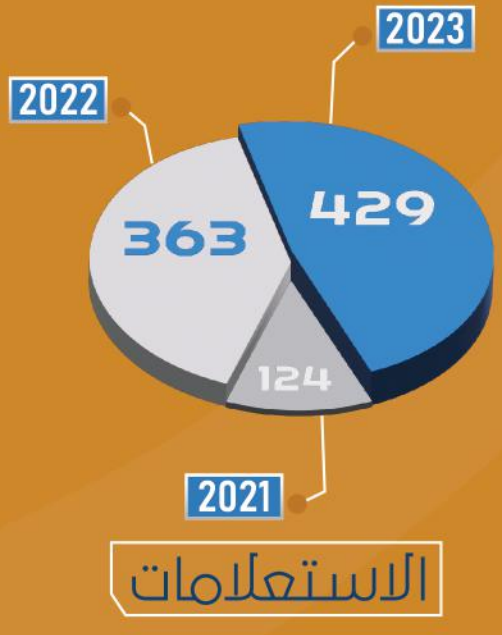

اجمالي الحالات الواردة والصادرة لوحدة جمع المعلومات المالية FIU
حسب النوع مقارن لثلاث سنوات حتى نهاية العام 2023م

	2023		2022		2021	
الاخطارات (محلية)	94	%18	65	%15	64	%34
استعلام وارد محلي	199	%38	105	%24.5	105	%56
استعلام صادر محلي	224	%43	247	%58	14	%7.5
استعلام وارد خارجي	6	%1	7	%1.5	5	%2.5
استعلام صادر خارجي	0	%0	4	%1	0	%0
الإجمالي	523	%100	428	%100	188	%100

جدول يوضح توزيع الاخطارات الواردة المحلية وفقا للجهة المبلغة مقارن خلال السنوات من

2021 2023

2021.

بنوك	48	75%
شركات صرافة	16	25%
جهات الرقابة والاشراف	0	0%
وحدات نظيره	0	0%
أخرى	0	0%
الإجمالي	64	100%

2022.

بنوك	45	69%
شركات صرافة	20	31%
جهات الرقابة والاشراف	0	0%
وحدات نظيره	0	0%
أخرى	0	0%
الإجمالي	65	100%

2023.

بنوك	70	74.5%
شركات صرافة	24	25.5%
جهات الرقابة والاشراف	0	0%
وحدات نظيره	0	0%
أخرى	0	0%
الإجمالي	94	100%

| جدول يوضح توزيع الاخطارات الواردة المحلية وفقا لنوع الشبهة مقارن خلال السنوات من 2021م الى 2023م

نوع الجرم الأصلي	2021		2022		2023	
غسل أموال	%40.5	26	%7.6	5	%5.4	5
نصب واحتيال	%19	12	%24.6	16	%27.5	26
إيداع بدون مؤيدات	%0	0	%4.6	3	%5.4	5
مبلغ العملية لا يتناسب مع الدخل	%0	0	%0	0	%22.4	21
تـــزويـــر	%1.5	1	%1.6	1	%10.6	10
اختلاس	%0	0	%0	0	%6.4	6
ارسال حوالات بدون مؤيدات	%0	0	%1.6	1	%0	0
أخـــرى	%39	25	%60	39	%15.9	21
الإجـمـالـي	%100	64	%100	65	%100	94

رسم بياني يوضح توزيع الاخطارات الواردة الى الوحدة خلال العام 2023 وفقا للأجراء المتخذ بشأنها

رسم بياني يوضح الاستعلامات الواردة الى الوحدة حسب نوع الشبهة مقارن من 2022- 2023م

جدول يوضح توزيع الاستعلامات حسب نوع ومصدر الاستعلام مقارن من 2021- 2023م

	2021	2022	2023
محلي – وارد	105	105	199
محلي – صادر	14	247	224
خارجي – وارد	5	7	6
خارجي – صادر	0	4	0
الاجـمـالي	124	363	429

عدد الاستعلامات الواردة والصادرة الى الوحدة خلال العام 2023م بلغ 429 استعلام

بمعدل زيادة عن العام السابق بنسبة 19.5%

تطور الاستعلامات من 2021- 2023م

إحصائيات مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة 2022م-2023م

التحليل وفقا لعدد الاخطارات

بلغت الاخطارات التي تلقتها وحدة جمع المعلومات المالية لعام 2023 **20** إخطار

94 إخطار مقارنة بـ **65** إخطار في العام **2022**

ويعود السبب وراء الزيادة الملحوظة في عدد الاخطارات الواردة الى وحدة جمع المعلومات المالية الى عدة أسباب أهمها:

- الجهود التي تقوم بها وحدة جمع المعلومات المالية بالتعاون مع اللجنة الوطنية والجهات الداعمة؛ في مجال الدعم الفني التي تسعى الى رفع الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك وقطاع الصرافة، من خلال الفعاليات التدريبية وورش العمل التي قدمت لتلك القطاعات وهو الامر الذي أثر بشكل إيجابي ومباشر على ارتفاع عدد وجودة الاخطارات المرفوعة الى الوحدة.

- التدابير الوقائية التي قام به البنك المركزي من خلال التعليمات الرقابية والتنظيمية للبنوك وشركات الصرافة والتي عززت من زيادة فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى تلك الجهات.

- المتابعة والتفتيش الميداني المكثف الذي تقوم بها وحدة المعلومات المالية والبنك المركزي على البنوك وقطاع الصرافة خلال العام 2023م والذي ساهم بشكل مباشر في تعزيز الالتزام ورفع الوعي لديهم للتعرف على مؤشرات الاشتباه واخطار الوحدة،

- تعزيز إدارات الامتثال لدى البنوك وقطاع الصرافة بالموارد البشرية المؤهلة،

التحليل وفقا للجهة المبلغة

احتلت البنوك النسبة الاكبر في عدد الاخطارات التي تلقتها الوحدة حيث بلغت عدد الاخطارات الواردة من البنوك لعـــام 2023

70 إخطار من اجمالي الاخطارات الواردة أي ما نسبته 74.5% من اجمالي الاخطارات

مقارنة بـ 45 إخطار خـــلال عام 2022 أي ما نسبته 69% من اجمالي الاخطارات في نفس العام

كما احتلت شركات الصرافة المرتبة الثانية من حيث عدد الاخطارات التي تلقتها الوحدة حيث بلغت عدد الاخطارات الواردة من شركات الصرافة لعـام 2023

24 إخطار أي ما نسبته 25.5% من اجمالي الاخطارات

مقارنة بـ 20 إخطار خـــلال عام 2022 أي ما نسبته 31%

ويرجع سبب انخفاض تلك النسبة الى زيادة الاخطارات الواردة الى الوحدة بشكل عام.

بلغت اجمالي عدد الاخطارات التي تلقتها الوحدة خلال عام 2023

94 إخطار مقارنة بـ 65 إخطار خلال عام 2022

بزيادة نسبتها 44,6%

بلغ عدد الاستعلامات الصادرة من قبل الوحدة الى الجهات المعنية خلال الأعوام من 2021 الى 2023

14 استعلام، 247 استعلام، 224 استعلام على التوالي

منها ما يتعلق بطلب معلومات حول استعلامات واردة من جهات التحقيق والادعاء والجهات الرقابية والاشرافية بشكل رئيسي والجهات المعنية الأخرى، بالإضافة الى الاستعلامات التي تتعلق بالإخطارات موضوع التحليل ويستدعي استكمالها الحصول على معلومات إضافية.

التغذية العكسية الصادرة من الوحدة الى الجهات المبلغة

أصبح مصطلح التغذية العكسية متداول في كافة مجالات العمل المختلفة، ويقصد به المعلومات العكسية التي تعود الى مصدرها او مرسلها لتقييم جودة المعلومات في تحقيق الهدف من ارسالها بالمقارنة مع معايير معدة مسبقاً او أفضل الممارسات وتهدف تلك المعلومات الى تحسين جودة الأداء وتعتبر من اهم وسائل التعليم والتصحيح الموجهة.

حيث قامت وحدة جمع المعلومات المالية بأرسال عدد **40** رسالة تغذية عكسية خلال عام **2022** موجهة للبنوك وشركات الصرافة تحتوي على توضيحات وتعليمات بشأن مدى جودة الاخطارات المستلمة من قبلهم، وأيضا ما آلت اليه الاخطارات سواء بالحفظ او الإحالة الى الجهات المعنية مقارنة بـ

98 رسالة تغذية عكسية خلال عام **2023** بزيادة تمثل **145%** عن العام السابق ما نسبته

وهذه الزيادة تعود الى الارتفاع في عدد الاخطارات المستلمة خلال العام 2023م، بالإضافة الى التغذية العكسية التي تخص الاخطارات المنجزة والتي تخص السنة السابقة.

الخاتمة

وبالرغم من حداثة تأسيس وحدة جمع المعلومات المالية في العاصمة المؤقتة - عدن إلا أنها سعت بما تمتلكه من كادر متخصص في مواجهة التحديات التي واجهتها سواءً فيما يتعلق بموازنتها التشغيلية، وتأخر استحداث مقر خاص لها، وتزويدها بالمختصين، واعتماد لائحتها الداخلية، وعدم وجود أي نماذج عمل أو كادر سابق، وكذا بروز جائحة كورونا التي فتحت المجال أمام عملية الإغلاق العام والخاص، وأيضًا حداثة وعدم أتمته قطاعات الدولة بما يؤدي إلى تسرب الكثير من المعلومات والوثائق إلى خارج المنظومة الحكومية دون رجعة، ويعيق جهود البحث عما تبقى منها، وبلا شك ضعف الكادر الحكومي والخاص في العمل وفق مقتضيات الامتثال، وثقافة المجتمع المضادة للالتزام، وكل ما للظروف الراهنة من تأثير..

لذلك ارتأت الوحدة إصدار هذه التقرير لبيان جهودها خلال تلك الفترة على أن يتم إصدار التقرير التالي وفق أطرة الزمنية المحددة، وبلا ريب سيعكس مزيدًا من التطورات والإنجازات في نواحي كثيرة، بدأت معالمها بالبروز وبما يدل على مدى استيعاب كادره لكافة المتغيرات، وتوظيفها في مجال عملة بما يؤدي إلى وفرة في النتائج وجودة في المخرجات..

والله تعالى نسأل أن يوفق الجميع لكل ما فيه خير وصلاح هذا الوطن..